

الآخري أولى منه بالثقة اعتبر نصا شاذا مرفوضا أما إذا وافقت معاني الأحاديث الآخري فينظر في الراوي فإن كان ثقة عد حديثه شاذا انفرد به ولم يروه غيره .

وبمقياس المقابلة أيضا وجدوا أن الحديث الذي انفرد راويه به مخالفا لسائر الأحاديث يوضع في مرتبة المنكر ، ونقدم هنا متجه المناقضة معنى هذا النص من الحديث لمعاني النصوص الآخري .

كذلك رأى النقاد أن الراوي حين يكون غير ثقة فليس ينبغي له أن انفرد برواية حديث ..

ومما يتصل أيضا بهذا المنهج في المقارنة مقابلتهم حديثين فيلاحظون أن المعنى فيهما مضطرب مع أن درجة العدالة في رواعها متساوية ، أما إذا كان رواية أحد النصين أوثق من الآخرين فإن نص الضعفاء هو الذي يحكم عليه بالاضطراب ، بمعنى أن النقاد هنا يقيمون موازنة بين روايتين في الحديث فيلاحظون هل المعنى متفق أم مختلف ، وهل الرواة متساوون أم ينبغي الترجيح بينهم وبعد هذا كله يحكمون باضطراب الحديث أو عدم اضطرابه .

(ي) ويوقفنا عنايتهم بتحرير النص فنجدهم في المدرج يفتنون إلى تداخل ما هو من كلام الرسول ﷺ في كلام غيره أو تداخل بعض أحاديث في حديث أو تداخل اسناد في اسناد آخر .

(ك) تنبه النقاد إلى الحديث الموضوع والاعتبارات التي تحيط بالوضع وفيما عهدناه من الاهتمام الأكثر بالراوي قالوا بضرورة النظر في شأن هذا الراوي ، ثم نهوا أيضا إلى الالتفات إلى نص الحديث فإن ركافة ألفاظه ومعانيه دليل على هذا الوضع .

واذن مما سبق نجد أن نقاد الحديث أفرغوا جانباً كبيراً من اهتمامهم إلى توثيق رواية الحديث ومع أنه كانت لهم أشارتهم البارعة إلى النص إلا أنها تأخذ مكاناً متواضعا من اهتمامهم .